

مقابلة

راغدة صافي
raghida.ss@gmail.comسابقة في تاريخ العمليين الإداري والحكومي
حاصباني: مجلس الوزراء سينتقل إلى كل المحافظات

جلسات ماراتونية لمجلس الوزراء ستشهدا كل المحافظات اللبنانية. المجلس سينتقل بأعضائه جميعا من العاصمة إلى مدن أخرى ومناطق تعد من الأطراف، وسيقر خلال جلساته هذه جدول أعمال يتضمن رزمة مشاريع أممية وخدمية واقتصادية، تشكل مطالب أساسية وحيوية لهذه المناطق

بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري رقم 2017/56، القاضي بتشكيل لجنة فنية لتنسيق الخدمات الضرورية في المحافظات، شهدت السرايا الحكومية في الآونة الأخيرة ورش عمل ترأسها نائب رئيس الحكومة وزير الصحة غسان حاصباني، شارك فيها ممثلون عن الوزارات والمناطق على مستوى المحافظين والقائمقامين والبلديات والمخاتير، حيث تمثلت أكثر من 1100 بلدية وحضر 24 قائما. كذلك حضر ممثلون عن الأجهزة الأمنية، تم خلالها وضع جدول بمطالب المناطق اللبنانية وحاجاتها تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء.

«الامن العام» التقت الوزير حاصباني وحاورته في التحضيرات الجارية لعقد جلسات مجلس الوزراء في المناطق. قال أولا عن انطلاق الفكرة: «كانت لدى دولة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري رؤية حيال هذا الموضوع تقضي بأن يكون مجلس الوزراء قريبا من الناس وهمومهم ومشاكلهم، وان يستمع اليهم ويتخذ خطوات عملية لتأمين حاجاتهم ومطالبهم. من هنا انطلقت الفكرة وتم تشكيل فريق عمل طلب مني دولة الرئيس ان اترأس اجتماعاته بصفتي نائبا لرئيس مجلس الوزراء، ونظرا الى خبرتي السابقة في الادارة والتنظيم والعمل في المشاريع الكبرى. انطلاقا من هذه الفكرة توسعنا أكثر، وقررنا التحضير لعقد جلسات

نفسه في كل محافظة على حدة، ونكون بذلك قد خففنا من الهدر الناتج من عدم التنسيق او التخطيط».

■ ما هي المراحل التي مرت فيها هذه الاجتماعات؟

□ في الجولة الاولى عرض ممثلون عن المحافظات والبلديات للمشاريع التي تشكل اولوية بالنسبة الى مناطقهم. كذلك عرضت كل وزارة لمشاريع البرامج الموجودة لديها. ثم انتقلنا الى مرحلة ثانية بهرمية الاجتماعات تهدف الى تجميع الطلبات ووضعها ضمن مشاريع موجودة اساسا او مشاريع جديدة، مع تحديد تمويلها والتكاليف والقرارات التي ستتخذ حيالها في مجلس الوزراء في حال تم الاتفاق على ادراجها في جدول الاعمال. بذلك تكون كل وزارة قد وضعت مشاريعها على المستوى الوطني وعلى مستوى كل منطقة منفردة، تمهيدا لرفعها عبر الوزير الى الامانة العامة لمجلس الوزراء. اما المرحلة التحضيرية الاخيرة، فتشمل عقد اجتماعات داخلية بين فريق العمل ومجلس الامناء والاعمار والاستشاري المكلف المساعدة، اي دار الهندسة والمعنيين في الوزارات الاساسية، لوضع ما يسمى master plan، اي الخطة الشاملة لكل لبنان، مع التركيز في الوقت نفسه على اولويات كل منطقة على حدة.

■ ما هي اهم هذه المشاريع؟

□ ابرز التحديات التي واجهتنا هي المشاريع المتعلقة بالصحة في كل المناطق. وهي مشاريع اساسية ولها اثر كبير على نوعية الحياة وعلى الصحة والبيئة والتلوث والمياه الجوفية وغيرها.



نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة غسان حاصباني.

وهذا الموضوع هو من اهم المواضيع التي نوقشت، علما ان كلفته ليست مرتفعة مقارنة بالمشاريع الاخرى. هناك ايضا مشاريع تتعلق بشبكة الطرقات وتحسين النقل العام المشترك بشكل اساسي، اذ لدينا حاجة كبيرة الى التطوير في هذا المجال، من دون ان ننسى ملف الكهرباء وما يتعلق منه تحديدا بالشبكات المحلية والوطنية التي ليس لها علاقة فقط بموضوع انتاج الكهرباء الذي يثار اخيرا بل اوصول الكهرباء الى كل المواطنين. طبعا هناك امور اخرى كالاتصالات التي يتم وضع مشاريع لها على مستوى الوطن ككل لتحديد اولويات الشبكات، ووصلها على مستوى كل لبنان.

■ من الذي سيتحمل كلفة التمويل التي يبدو انها ستكون عالية؟

لبنان. كما ان وجود النازحين السوريين جعل البنك الدولي يهتم بلبنان بطريقة مختلفة، ويعطينا تمويلا ميسرا بطريقة لم تكن موجودة سابقا.

■ هل ستكون مناطق الاطراف المستفيد الاكبر من هذه المشاريع؟

□ لا شك في ان غالبية المشاريع في المحافظات تتعلق بالمناطق التي تفتقد التنمية الضرورية. قمنا بدعوة البلديات من سائر المناطق ليكون لتلك الواقعة في مناطق الاطراف صوت مسموع تماما كسائر بلديات المدن الكبرى، فاي بلدية في ابعد نقطة على الحدود اللبنانية كان صوتها مسموعا كصوت بلدية بيروت او بلدية طرابلس وغيرها. وقد تم تمثيلها كسائر البلديات وتمكن ممثلوها من المطالبة بمشاريع يعتبرونها ضرورية اسوة بالبلديات الكبرى، وهذا امر غير مسبوق في تاريخ العمل الاداري والحكومي في لبنان. ما نقوم به هو عمل سلطة تنفيذية بامتياز، وهو مناط بمجلس الوزراء. اثبتنا من خلال هذه المبادرة ان السلطة التنفيذية تريد ان تكون فعلا قريبة من جميع المواطنين بشكل متواز، وانها مبادرة الى العمل التنفيذي لاعطاء مزيد من الفاعلية لادائها وزيادة انتاجيتها.

■ هل ستطرحون على مجلس الوزراء مشاريع من شأنها خلق فرص عمل جديدة للشباب؟

□ تأمين التمويل اللازم لكل هذه المشاريع من شأنه ان يخلق فرص عمل للشباب. الهم من ذلك انه حين تتوفر لدينا بنى تحتية اساسية ورعاية صحية اولية واستشفاء وشبكة صرف صحي وطرقات، كل هذه الامور تنتج منها بطبيعة الحال مرونة اكبر في حركة الاقتصاد ما يخلق فرص عمل كثيرة، وهناك جهات مانحة وصناديق دولية مستعدة للاستمرار في مساعدة

□ هذا يتوقف على نوعية المشروع. هناك مصادر عدة للتمويل منها الدولة اللبنانية وقد يكون ذلك من الخزينة او من ضمن قانون برنامج يصدر ضمن الموازنة، وهناك جهات مانحة وصناديق دولية مستعدة للاستمرار في مساعدة

وجود النازحين السوريين جعل اهتمام البنك الدولي بلبنان مختلفا

ما نقوم به عمل سلطة تنفيذية بامتياز



نقوم بعملية
اعادة تأهيل
المؤسسات
وتفعيلها بشكل
كبير.

كانت البلدية التي تشكل اصغر وحدة ادارية موجودة. كما ان بعض القرى الصغيرة تمثلت بمختارها اذ لا بلدية فيها، وبذلك كان الجميع حاضرين من دون استثناء، وقد اصررنا على ان تكون لدينا نظرة كاملة على ثلاثة مستويات قبل اتخاذ قرارات مجلس الوزراء: المستوى الاول يشمل التوزيع الوطني على مستوى كل المناطق لكي نتمكن من معرفة نوعية المشاريع التي ارسلتها البلديات، الثاني التأكد من ان الوزارة لا تطبق فقط اولوياتها ومشاريعها بل تأخذ في الاعتبار بشكل اساسي مطالب المناطق، علما ان اكثر من 70% من مطالب المناطق كانت مدرجة في اطار مشاريع تابعة للوزارات، والثالث ركز على ضرورة انصاف كل المناطق والتعاطي معها بشكل عادل. هناك مناطق في حاجة الى مشاريع ائمانية اكثر من غيرها، ومناطق اخرى في حاجة الى التركيز على الاولويات الاقتصادية اكثر.

من هنا فان تنمية الاطراف ضرورية، وكذلك تحسين وضع المدن التي تشكل مراكز اقتصادية كبيرة هو ايضا امر اساسي فلا نستطيع ان ننمي الاطراف على حساب المدن ولا العكس.

اثبتنا ان السلطة التنفيذية قريبة فعلا من المواطنين

مطلوب ورقة عمل اقتصادية اجتماعية انمائية لكل لبنان

من هذه المشاكل الحلول الملائمة لها. عندما نسلط الضوء ونحمل المؤسسات مسؤوليتها يظهر الخلل ونتمكن من اصلاحه. حان الوقت لاعادة بناء المؤسسات وعدم الاعتماد على افراد او مجموعات بديلة تقوم بدورها.

■ كيف تمكنتم من تفادي الالغام من خلال التنسيق بين الشائين الانمائي والسياسي؟
□ العمل الانمائي يخضع لطريقة علمية، ولهذا السبب النقطة الاولى للانطلاق

□ ما قمنا به يشكل تفعيلًا للعمل المؤسساتي بامتياز، لان السلطة التنفيذية تريد من خلال ذلك ان تدفع عجلة العمل داخل المؤسسات والوزارات كي تعود وتتحمل مسؤولياتها بشكل كامل، خصوصا وان بعض المؤسسات تحولت مع الوقت الى نوع من المؤسسات الرديفة للمؤسسات الاساسية الموجودة والتي يجب عليها ان تقوم بعملها. نحن اليوم نقوم بعملية اعادة تأهيل المؤسسات وتفعيلها بشكل كبير. خلال فترة الحرب تعطلت المؤسسات وشهدت الفترة التي تلتها عجلة لاعادة اعمار لبنان، ثم كانت هناك فترة طويلة شهدنا خلالها تعطيلًا لعمل الدولة. نحن نعمل حاليا على اعادة احياء عمل المؤسسات، وهذا هدف اساسي نتطلع الى تحقيقه بحيث نتمكن قدر الامكان من خلال قرارات مجلس الوزراء، ان ننيط تنفيذ الاعمال بالمؤسسات المعنية لكي تستعيد مرونتها وعملها المؤسساتي، فتكون بذلك هي المرجعية الوحيدة. اما المؤسسات المقصرة فندرس سبب تقصيرها وما اذا كان عائدا الى ازمة تمويل او تقصير اداري او اهمال او فساد او غيره، ولكل

يناقش في جلساته هذه اي بند باستثناء المشاريع المتعلقة بالمنطقة التي سينعقد فيها، كما سيستعرض خلال جلساته كل المشاريع القائمة او التي هي قيد التنفيذ، اضافة الى مشاريع جديدة تحتاج الى موافقته لقرارها. لا يمكن ان يكون هناك اهتمام اكبر على مستوى المنطقة والمحافظات والقضاء من انعقاد جلسة لمجلس الوزراء يشارك فيها جميع الوزراء المعنيين بكل الملفات وتكون كل المشاريع المتعلقة بهذه المناطق البند الوحيد على جدول اعماله.

■ غالبا ما يمتلك المواطن في لبنان خوف من اي تبقى الافعال حبرا على ورق، فكيف تطمئنهم الى ان ذلك لن يحصل؟
■ كيف تستطيع هذه المبادرة ان تساعد على تفعيل العمل المؤسساتي؟

◀ وغيرهم، وبعضها الاخر غير مباشر يتعلق بتحريك عجلة النمو الاقتصادي لكل منطقة ما ينعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني.

■ ما هي الرسالة التي تريدون توجيهها الى المواطنين من خلال انعقاد مجلس الوزراء في المحافظات؟

□ الرسالة الاولى ان المجلس اي السلطة التنفيذية، يريد ان يكون قريبا من هموم المواطنين ومشاكلهم، وانه مصمم على ايجاد الحلول المناسبة لها، اضافة الى الرمزية التي يوفرها انعقاد الجلسات في كل المحافظات. اذ يصبح جميع الوزراء على تماس مباشر مع جميع المناطق اللبنانية. المجلس لن

اللجنة الفنية لتنسيق الخدمات الضرورية في المحافظات
قرار دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سعد الحريري رقم 56/2017 تاريخ 27/2/2017
رئيس اللجنة دولة نائب رئيس مجلس الوزراء الأستاذ غسان حاصباني

عدد البلديات والإتحادات والمخاتير التي تمثّلت بإجتماعات اللجنة الفنية					
المحافظة	القضاء	البلديات في المحافظة	البلديات في القضاء	الإتحادات	المخاتير والروابط
1	بيروت	1	1		
2	كسروان	325	54	1	1
	جيبيل		39	1	41
	المتن		54	1	1
	بعيدا		46	3	
	الشوف		75	4	
3	عاليه	82	57	2	13
	الهرمل		8	7	3
4	بعليك	145	74		
	طرابلس		4	1	
	زغرتا		31	1	
	بشري		12	1	
	الكورة		37	1	
	البيروت		29	1	
	المنية-الضنية		32	2	
5	زحلة	86	29	3	
	البقاع الغربي		31	2	
	راشيا		26	2	
6	عكار	129	129	12	30
7	صيدا	148	47	2	
	صور		64	1	
	جزين		37	2	
8	النبطية	117	39	2	1
	بنت جبيل		36	2	1
	حاصبيا		26	1	
	مرجعيون		16	2	
	المجموع	1033	1033	57	91

مشاركة البلديات والاتحادات والمخاتير في اجتماعات اللجنة الفنية.